# تقييم وجهة نظر الشركات المستوردة حول التدابير غير التعريفية: دراسة حالة وهران

**[1] عثمان مزراق**

*** [2] بلقاسم زايري**

1. مخبر الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج الجهوي و الدولي، جامعة وهران2،(الجزائر)، mezrag.othmane@univ-oran2.dz
2. مخبر الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج الجهوي و الدولي، جامعة وهران2،(الجزائر)، zairi.belkacem@univ-oran2.dz

**استلم في:** 2020-09-15  **قُبل في:** 2020-12-27  **نُشر في:** 2021-01-27

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وجهة نظر الشركات المستوردة حول التدابير غير التعريفية. و للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاستعانة بمقاربة مركز التجارة الدولية التي يطلق عليها بالتقييم المباشر (أو المقاربة الشاملة) و التي تتمثل في مسح يتم إدارته بطريقة مباشرة على عينة تكونت من 50 شركة بولاية وهران، من أجل الاستفادة من تجاربهم في التعرف على أهم القيود التي يتعرضون لها. و بعد تحليل نتائج الدراسة توصلنا إلى تحديد جوانب التقييد التي تترافق مع نشاط الشركات و التي تتمثل في القيود غير التعريفية المرهقة و المكلفة، القيود الإجرائية التي تؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال للتدابير غير التعريفية و عدم الكفاءة في بيئة الأعمال المرتبطة بالتجارة. و لهذا توصي الدراسة بدور أكبر للسلطات العمومية في تبسيط كل العمليات و الإجراءات المعتمدة و التي تبقى أكبر تحدي يواجه سياسات الإصلاح التجاري إلى جانب تحسين بيئة الأعمال.

**الكلمات المفتاحية:** تدابير غير تعريفية؛ استيراد؛ الجزائر؛ مسح؛ وهران.

**رموز تصنيف JEL**: F13, F14.

*: المؤلف المرسل.

# Assessing the Importing Companies View of Non-Tariff Measures: The Case of Oran

**MEZRAG Othmane** [1]

**ZAIRI Belkacem** [2*]

1. REFEIRI, University of Oran 2, (Algeria), mezrag.othmane@univ-oran2.dz
2. REFEIRI, University of Oran 2, (Algeria), zairi.belkacem@univ-oran2.dz

**Reveived**: 15/09/2020 **Accepted**: 27/12/2020 **Published**: 27/01/2021

**Abstract:**

The purpose of the present research paper is to evaluate importing Companies view of Non-tariff Measures-NTMs. So, to answer the problem of the study we used the International Trade Center approach, which is called the direct assessment, which is represented in a survey that is administered directly on a sample of 50 companies in the Wilaya of Oran, in order to benefit from their experiences in identifying the most important restrictions that they face. After analysing the results of the study, we came to determine the restrictive aspects associated with the company activities, which is represented in cumbersome and costly NTMs that government impose, procedures that increase the costs of compliance and the inefficiencies in the trade-related business environment. Finally, the paper concludes with a set of recommendations that emphasize the greater role for public authorities in simplifying all the approved processes and procedures, which remains the biggest challenge facing trade reform policies as well as improving the business environment.

**Keywords:** Non-tariff measures; import; Algeria; survey; Oran.

**JEL classification codes :** f13 ،f14..

* : ***Corresponding author***

## مقدمة

رغم أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أدت إلى انخفاض تاريخي و غير مسبوق في مستوى التعريفات الجمركية، إلا أن أهمية القيود غير التعريفية تزايدت بشكل معتبر، و أصبحت تمثل تحديا كبيرا للشركات العاملة في التجارة الدولية في ظل الأسواق العالمية المفتوحة. و رغم أن هذه التدابير يتم استخدامها من طرف السلطات المحلية لتحقيق أهداف مشروعة، فيمكن كذلك أن تمثل أداة حماية مقنعة، حيث أن تطبيقها يمكن أن يحد من تدفقات المبادلات الدولية مع تخفيض تنافسية الشركات، التي لا يكون لديها دائما إمكانيات للنفاذ إلى المعلومات، و لا تملك البنية التحتية الضرورية من أجل الامتثال للاشتراطات المعقدة و المرهقة الناتجة عن تطبيق مثل هذه التدابير. فعلى الشركات التي تستورد المنتجات أن تتكيف مع عدد كبير من الاشتراطات و المتطلبات الفنية و الصحية، و معايير المنتج و الإجراءات الجمركية المكلفة. و لذلك، يوجد حاليا معلومات أقل حول اتساع هذه التدابير و أثارها على التجارة الدولية، كما أنها تتنوع بتنوع المنتجات، و القطاعات و الدول، و يتغير أغلبها بسرعة مما يؤدي إلى صعوبة امتثال الشركات لها و خاصة الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم (مركز التجارة الدولية، 2018).

**الإشكالية الرئيسية**

تواجه الواردات الجزائرية أشكال كثيرة من القيود غير التعريفية، و لذلك فإن الاستعانة بوجهة نظر المتعاملين الاقتصاديين في الأسواق الخارجية ضرورية لوضع الاستراتيجيات و السياسات الوطنية التي تسمح بالتخفيف أو الحد من تكاليف هذه القيود، لأنهم أفضل من غيرهم في تحديد المشاكل الخاصة المرتبطة بتطبيق السلطات العمومية لمثل هذه الحواجز المرتبطة بنشاطات التصدير و الاستيراد من الخارج. و بالرغم من أن الجزائر ليست عضوا في المنظمة العالمية للتجارة، فبالتالي ليست موقعة على اتفاقية تسهيل التجارة، إلا أنها تنتهج منذ عقود مجموعة من الإصلاحات من أجل تحسين مستوى الأداء في قطاع التجارة الخارجية. و تهدف هذه الدراسة إلى فهم مدى ادراك المستوردين لمختلف القيود التي تمثلها التدابير غير التعريفية، و قيود إجرائية أخرى على التجارة. و كذلك تقديم أهم الإصلاحات من منظور هؤلاء المتعاملين، من أجل إعادة تسهيل الإجراءات و تأطير أحسن للسياسات التجارية. و يتم الإجابة على كل هذه الإشكاليات من خلال السؤال الرئيسي التالي: ما هي وجهة نظر المستوردين حول القيود غير التعريفية؟.

**فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الأولى:** يختلف نوع أثر التدابير غير التعريفية حسب اتجاه التجارة الخارجية (الدولة) و قطاع النشاط.

**الفرضية الثانية:** الشركات الصغيرة هي الأكثر تضررا بالقيود غير التعريفية.

**الفرضية الثالثة:** تعد القيود الإجرائية المتعلقة بالتدابير غير التعريفية أصعب من التدابير نفسها و التي تؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال.

**أهداف الدراسة:**

من بين أهم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها يمكن الإشارة إلى ما يلي:

-المساهمة في أدبيات التجارة الخارجية حول موضوع التدابير غير التعريفية.

-تحديد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر الأكثر تأثرا أو تعرضا لاستعمال هذه التدابير غير التعريفية من طرف الهيئات المكلفة بتنظيم عمليات التجارة الخارجية.

-إثراء الأعمال السابقة أو الجارية حول الحالة الجزائرية و إن كانت قليلة أو نادرة. حيث اتضح لنا بعد القيام بالعديد من محاولات الجرد الوثائقي انعدام الدراسات حول الجزائر و خاصة تلك التي تم إدادها من طرف كل من CNUCED ، المنظمة العالمية للتجارة OMC و مركز التجارة العالمي ITC، البنك العالمي حول القيود غير التعريفية.

## التفسير الاقتصادي للتدابير غير التعريفية

رغم الانخفاض الكبير في مستويات التعريفة الجمركية خلال مختلف مراحل الجولات التجارية متعددة الأطراف، إلا أن اهتمام الباحثين تركز في السنوات الأخيرة على التدابير غير تعريفية. و وفقا لدراسة (OMC, 2012) تشمل هذه التدابير كل الإجراءات التي يكون لها أثر على التجارة باستثناء التعريفات الجمركية. و يتفق كل من (Sandrey, Smit, Taku , & Hannah , 2008) و (Deardorff & Stern, 1997) و (Paris/CCI, 2005)، و (Carrere, DE MELO, & Wilson, 2011) و (Newnham & Graham, 1998) على أنها تمثل كل الإجراءات أو التدابير، تدخلات الدولة في مجال التجارة الدولية أو كل الاشتراطات الخاصة بالنوعية، حصص الاستيراد أو الإعانات أو التأخيرات الجمركية أو الحواجز التقنية أو غيرها من التدابير التي تؤدي إلى منع أو تشويه التجارة. و لهذا فإن تأثيرها على تجارة السلع يختلف بشكل كبير عن التأثير الذي تمارسه التعريفات الجمركية الأخرى. وتشير نتائج الاختبارات التجريبية التي قام بها كل من (الأونكتاد، 2012، صفحة 15)، (Karray, 2006) ، (Kee, Nicita, & Olarreaga, 2009)،(Hoekman & Nicita, 2011) (OMC, 2012)، (CNUCED, Classification of non-tariff Measures, February 2012 version, 2013) و (Henn & McDonald, 2011) على أن التدابير غير التعريفية هي أكثر تقييدا من التعريفات الجمركية.

كما يسلط تقرير (OMC, 2012) الضوء على أهمية التدابير غير التعريفية كتحدي حقيقي أمام اتجاهات و مستوى تحرير التجارة الدولية تحرير التجارة، و لذلك يرى (غنيم، 2004، صفحة 12) أنه عندما يتم التركيز فقط على إلغاء القيود التقليدية المعروفة ، فنكون في اطار الحديث عن "**التحرير السطحي**"، أما إذا تم توسيع ذلك إلى حرية انتقال الأشخاص، تقريب أو توحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك و باقي القيود الأخرى غير التعريفية على التجارة فهنا نكون في إطار الحديث عن "**التحرير المعمق**".

و يقسم (Walter, 1971) القيود غير التعريفية إلى تلك التي تستعمل كأدوات للسياسة التجارية، مثل الحصص، دعم الصادرات. و تلك التي تلعب دورا تجاريا تقييديا مثل الاشتراطات في مجال التغليف و الوسم، الأنظمة الصحية، التقييم الجمركي و ممارسات تصنيف السلع. في حين قسمها (Baldwin, 1989) إلى الأدوات التي تهدف إلى تقييد أو الحد من حجم الصادرات أو الواردات مثل الحصص و إجراءات دعم الحكومات مثل إعانات الصادرات، أو

الدعم المالي المباشر. و أخيرا المعايير، القوانين أو التنظيمات التي تخص الصحة البشرية و الحيوانية، نوعية الأغذية، التغليف، الوسم...الخ. و نشير إلى أنه ليس التدبير في حد ذاته هو الذي يعتبر قيدا على التجارة الدولية و لكن إجراءات تطبيقه هي التي تحوله قيد غير تعريفي. و يشير كل من(Li & Beghin, 2012) في هذا المجال على أن تكميم، تجميع و تحديد التدابير غير التعريفية هي عمليات جد معقدة. و نظرا لهذا الاختلاف في تحديد طبيعية هذه القيود، حاولت بعض المؤسسات وضع مدونة دقيقة و ملائمة لكل نوع من التدابير غير التعريفية.

**جدول (1)**

**تصنيف القيود غير التعريفية التي تم إعدادها من طرف مجوعة CNUCED في عام 2012**

| نوع الإجراء | | الصنف | القيود غير التعريفية |
|---|---|---|---|
| تدابير على الواردات | التدابير الفنية | A | *التدابير الصحية و تدابير الصحة النباتية ( SPS) |
| | | B | *الحواجز التقنية أمام التجارة ( OTC) |
| | | C | *التفتيش قبل الشحن و الإجراءات الرسمية الأخرى |
| | التدابير غير الفنية | D | *التدابير الطارئة لحماية التجارة |
| | | E | *التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي، الحصص، المحظورات، و التحكم في الكميات، المتخذة لأسباب أخرى غير لا تتعلق بالتدابير الصحية و تدابير الصحة النباتية أو بالحواجز الفنية أمام التجارة. |
| | | F | *تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب و الرسوم الإضافية. |
| | | G | *التدابير المالية. |
| | | H | *التدابير المؤثرة على المنافسة |
| | | I | *تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. |
| | | J | *القيود على التوزيع. |
| | | K | *قيود على خدمات ما بعد البيع. |
| | | L | *الإعانات ( باستثناء إعانات التصدير) |
| | | M | *قيود المشتريات الحكومية |
| | | N | *الملكية الفكرية. |
| | | O | *قواعد المنشأ. |
| تدابير على الصادرات | | P | التدابير المتعلقة بالصادرات. |

Source: (CNUCED, 2012)

و تتميز القيود غير التعريفية بشكل عام بأنها قيود مبهمة و تخضع للعديد من الاعتبارات. و بسبب تنوعها، فإن أثارها على التجارة و الرفاهية تكون متغيرة جدا، و لا يخضع فقط للإجراءات نفسها، و لكن أيضا إلى الطريقة التي تطبق بها، كأن يكون هناك تعسف في استعمالها من طرف الهيئات المكلفة بتطبيقها، أو أن تكون مكلفة جدا تتطلب دفع تكاليف إضافية، أو عدم قدرة الدول للامتثال لهذه الاشتراطات أو المعايير. كما تطرح التدابير غير التعريفية إشكالية شفافيتها، سواء من ناحية صياغتها أو إدارتها. و لهذا تكون صعبة من حيث إخضاعها إلى قواعد منضبطة في ظل الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف.

و تقوم مختلف الحكومات بتطبيق هذه التدابير إما من أجل تحقيق أهداف السياسات العمومية (الحفاظ على الصحة العامة أو حماية المستهلك)، أو من أجل تشويه التجارة الخارجية (الانشغالات الخاصة بالمنافسة). و مهما كانت هذه المبررات، فمن الصعب التمييز بين الأهداف "**المشروعة**" و الأهداف "**الحمائية**". فيمكن النظر إلى تدبير غير تعريفي على أنه التدبير الأمثل من أجل تحقيق هدف مشروع للسياسة العمومية، و لكن يمكن أن يستعمل نفس الوقت من أجل تحقيق أهداف حمائية غير مشروعة، مما يؤدي إلى مزيد من التكاليف الإضافية. و لذلك هناك بعض القيود غير التعريفية يمكن أن تكون مشروعة، و خاصة تلك المطبقة من أجل حماية الصحة، الأمن أو البيئة. هذه الإجراءات لا تصبح قيودا غير تعريفية حقيقية إلا تم وضعها حيز التطبيق بطريقة تؤدي إلى رفع بشكل غير مفيد حجم التكاليف أو عرقلة التجارة، أو تم تطبيقها بطريقة غير مشروعة أو غير مبررة (Development, 2007). كما يمكن أن يتوسع أهداف تطبيق هذه القيود ليشمل أهداف أخرى غير اقتصادية (الأمن الوطني، تحقيق الأهداف الأخلاقية و الدينية). كما أن أهداف الاقتصاد السياسي للحماية تعكس تدخل جماعات الضغط و المصالح في تحديد مسار و طبيعة السياسات التجارية المطبقة من طرف السلطات العمومية، مما يؤدي إلى تبني الإجراءات التي تحمي المنتجين المفضلين و التي تخفض التدفقات التجارية على حساب الرفاهية المحلية.

## الدراسات السابقة

لاشك أن العلاقة ما بين التجارة و السياسة التجارية خضعت لتكاليف التجارة، و من بين الدراسات المرجعية الأولى في هذا المجال الدراسة التي أعدها الاقتصادي الأمريكي (Deardorff, 1987)، من أجل تحليل الأهداف و المبررات التي تدفع الحكومات إلى تفضيل اللجوء لاستخدام القيود غير التعريفية. و في دراسة أخرى لكل من (Bertola & Faini, 1990) التي هدفت إلى قياس نظام الحصص على الواردات المغربية اعتمادا على بيانات مجمعة لمعدلات الطلب على الواردات. و تشير النتائج إلى أن القيود الكمية كان لها تأثير كبير ليس فقط على الواردات، ولكن أيضا على حساسيتها للتغيرات في الدخل والأسعار. كما حاول (Steher, 2004) حساب أثر كل من التعريفات الجمركية و غير الجمركية على الواردات الأوكرانية من خلال تحديد القطاعات الحساسة لتدابير الرقابة التجارية. وتم استخدام هذا التحسس كمقياس للاستجابة المحتملة للقطاعات بسبب عضوية أوكرانيا في منظمة التجارة العالمية. و كان من بين نتائج تحليل بيانات البانل أن لإجراءات الرقابة على التجارة تأثيرات خفيفة و محدودة على

الواردات، في حين أن المحددات الرئيسية كانت هي الإنتاج في الدولة المصدرة وتكاليف النقل. كما حاول كل من (Stehrer, Ghodsi & Gruber, 2016) تحليل تأثير التدابير غير التعريفية (NTMs) على الواردات عند مستوى مكون من 6 أرقام من النظام المنسق خلال الفترة 2002–2011. و من خلال أجل تطبيق نموذج جاذبية الذي يسمح بحساب مكافآت التعريفات الجمركية للتدابير غير التعريفية لعينة تتكون من 103 دولة عضو في المنظمة العالمية للتجارة، تأكدوا أن تأثير هذه التدابير يختلف حسب مجموعات الدخل والصناعات وفئات المنتجات.

و في دراسة أخرى حاولت (Mkimer, 2013) تحليل أثر القيود غير التعريفية و قيود أخرى مثل التعريفات، وتكاليف النقل، والأداء اللوجستي وكذلك القرب الثقافي والعوامل المؤسساتية على المبادلات الأورو متوسطية من خلال استخدام نموذج الجاذبية. و من بين النتائج التي تحصلت عليها الباحثة هي جاذبية دول المتوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض التكاليف المتعلقة بالتجارة (النقل و الشحن و التامين) و يرجع ذلك لقرب المسافة و قلة الوقت بين دول الاتحاد الأوروبي و دول MED. كما حاول (Khouilid,2017) تحليل تأثير التدابير غير التعريفية على الصادرات المغربية من خلال استخدام مرونة الطلب على الواردات و معادلة الجاذبية على عينة تتكون من 28 دولة ذات مستويات مختلفة من التنمية، تتكون قاعدة بياناتها من 4242 خط تعريفي خلال الفترة 2000–2015. و أظهرت النتائج أن التدابير غير التعريفية تؤثر سلباً على التجارة الخارجية المغربية.

كما حاول (Denise,2014) تحديد أثر التدابير غير التعريفية على التجارة اعتمادا على معطيات ( Trade analysis and information system –TRAINS). من أجل تحليل إذا ما كان المزيد من التدابير المفروضة على منتج واحد، ستزيد من صعوبة المصدرين للامتثال لجميع الاشتراطات. وتشير النتائج إلى أهمية تدابير الصحة و الصحة النباتية في التأثير على الواردات الأوروبية. كما استخدم كل من Walkenhorst and Yasui (2005) نماذج التوازن العامة لحساب المكاسب الناتجة عن تعزيز تيسير التجارة. ووجدا أنه في حالة انخفاض في تكاليف المعاملات بمقدار 1٪، فستساوي هذه المكاسب على الرفاهية العالمية 40 مليار دولار. كما وجد (De,2006) أن تكاليف المعاملات تشكل حاجزا أكبر أمام التجارة الدولية مقارنة بتعريفات الاستيراد بالنسبة للعديد من الاقتصادات الآسيوية. كما استخدم كل من (Felipe & Kumar,2010) نموذج الجاذبية لدراسة العلاقة بين تيسير التجارة والتجارة الثنائية لاقتصاديات آسيا الوسطى، ووجدوا أن تسهيل التجارة أدى إلى تدفقات كبيرة في التجارة قدرت بحوالي 28% في أذربيجان و 63% في طاجيكستان. كما أن زيادة التجارة الإجمالية كانت نتيجة التوسع في البنية التحتية ثم الخدمات اللوجستية وفعالية الجمارك. كما وجد كل من (Hummels and Schaur, 2012) أن يوما إضافيا يتم تضييعه في شحن البضائع يعادل مقدار تعريفة إضافية تتراوح بين 0.6% و 2.3%.

من جهة أخرى قام كل من (Koczan & Plekhanov, 2013) بتحليل تأثير البنية التحتية و جودة المؤسسات على تدفقات التجارة الثنائية من خلال استخدام نموذج الجاذبية. ووجدا أن المكاسب المتوقعة من التحسينات في البنية التحتية ستكون معتبرة. بينما حاول (Wignaraja et al,2014) من خلال استخدام نموذج التوازن العام الحسابي

(CGE) حساب المكاسب المتوقعة من التكامل الاقتصادي بين جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. و كانت النتائج نجاح دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا في تقليل القيود غير التعريفية بنسبة 50٪، مما سيؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية بنسبة 8.9٪ و 6.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي بحلول عام 2030 مقارنة مع سنة الأساس.

## الاطار المنهجي للدراسة التطبيقية

### منهجية الدراسة

لتقييم وجهة نظر الشركات حول التدابير غير التعريفية هناك مقاربتين أساسيتين و هما **المقاربة الكمية** و **التقييم المباشر**. تم استعمال المقاربة الأولى من أجل تحديد أثر هذه التدابير على الكميات و على أسعار السلع المتبادلة (نماذج التوازن العام الحسابية، نماذج الجابية و تحليل المزايا–التكاليف). و يطلق على المقاربة الثانية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة **بالتقييم المباشر**. و تسمح المعلومات المحصل عليها ليس فقط بتحديد التدابير غير التعريفية التي تمثل عائقا بالنسبة للشركات، و لكن الوصول إلى مصدر الصعوبات التي تتجاوز في الغالب الاطار التشريعي مثل العراقيل الإجرائية و نوعية بيئة الأعمال. و تمر هذه المقاربة بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى تتمثل في **مقابلات هاتفية قصيرة** تسمح بتحديد نوعية النشاط ، ثم يتم بعدها اختيار الشركات التي تتعرض فعليا لأحد أشكال التدابير غير التعريفية المقيدة لنشاطاتها. ليتم اختيارها ضمن قائمة الشركات التي ستساهم في **المقابلات الشخصية المباشرة**. و التي تسمح بالحصول على تفاصيل مهمة و معمقة حول القيود غير التعريفية. و لقد تم اختيار الشركات في المرحلة الأولى على أساس **عينة عشوائية طبقية**، بعدها تم اختيار عينات بسيطة على مستوى كل مجموعة.

### مجتمع و عينة الدراسة

تم جمع بيانات الدراسة من خلال إعداد استبيان وزع على عينة من الشركات التي تقوم بأحد الأنشطة المذكورة في مدونة النشاطات الاقتصادية (الإنتاج، الاستيراد)، و لقد تم استبعاد النشاطات الأخرى لعدم صلتها بعناصر الدراسة (التصدير، الخدمات، القطاع غير الرسمي) في الجزائر. و لقد تم اعتماد مجتمع الدراسة على أساس المعطيات التي تم الحصول عليها من مديرية التجارة و غرفة التجارة و الصناعة لولاية وهران. و شملت تقريبا العديد من النشاطات التي تعكس هيكلة الواردات الجزائرية، و تم تجميعها في الجدول التالي:

**جدول 2: الشركات المختارة عينة الدراسة حسب نوعية النشاط و التخصص**

| اسم الشركة | نوعية النشاط | التخصص | الشركة | نوعية النشاط | التخصص |
|---|---|---|---|---|---|
| **TOSSIALI** | صناعي | صهر مواد الحديد | **MCI** | تحويلي | مواد كهرومنزلية و مواد الإعلام الآلي |
| **FARTIAL** | صناعي | الأسمدة | **مجمع الإسمنت زهانة** | صناعي | إنتاج الإسمنت |
| **Tayal** | تحويلية | الأسمدة | **مغرب للتغليف** | تحويلي | منتجات التغليف |
| **رجاء فود** | تحويلي | مصبرات غذائية | **Hoggar Plastic** | تحويلي | مواد بلاستيكية |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Knauf | صناعي | الجبس | UNILAB Pharmaceutique | تحويلي | إنتاج الدواء |
| La Gazelle | صناعي | أواني و أدوات بلاستيكية | King Royal | تحويلي | خياطة و أدوات الخياطة |
| New Cosmétique | بيع على الحالة | مواد التجميل | ISO Bul | صناعي | مواد شبه طبية |
| SOGIKOD | بيع على الحالة | شوكولاتة و بسكويت | MK Shoeses | بيع على الحالة | أحذية |
| Comptoir des épices | بيع على الحالة | مكسرات و توابل | MIDI DIET | بيع على الحالة | مواد شبه صيدلانية |
| SILVA | بيع على الحالة | مواد الدهن | I.A.S | تحويلي | ألمنيوم |
| SOMOTIP | تحويلية | الأنسجة | LAGUA | تحويلي | طاقة شمسية |
| Sarl united Africa Trade | تحويلية | حقائب بلاستيكية | الزرابي الذهبية | صناعي | إنتاج الزرابي |
| MONDIAL Plastique | تحويلي | حقائب بلاستيكية | Bia electronic | صناعي | أجهزة كهرومنزلية |
| TRACOM | تحويلي | مواد بلاستيكية | KIOW | صناعي | أجهزة كهرومنزلية |
| LINATO | تحويلي | إنتاج العطور | BALIGO | تحويلي | إنتاج الحقائب |
| كوسمي كارت | بيع على الحالة | مواد التجميل و العطور | Hiba Marbres | تحويلي | إنتاج الخزف |
| Algérinox | تحويلي | أدوات منزلية معدنية | Djilf Pompe | بيع على الحالة | استيراد المضخات |
| Magikoss | بيع على الحالة | مواد التجميل | C.F.Auto | بيع على الحالة | استيراد قطع الغيار |
| Debtex | تحويلي | أنسجة و ألبسة | مؤسسة "صابي محمد" | بيع على الحالة | استيراد الأحذية بلاستيكية |
| BTH | تحويلي | أنسجة و بلاستيك | Oran Dental | بيع على الحالة | أجهزة طبية |
| Chibana | تحويلي | ألبسة | DENTINA | بيع على الحالة | أجهزة طبية |
| مغرب للتغليف | تحويلي | مواد التغليف | BENMILISSA | تحويلي | العتاد |
| AMR | بيع على الحالة | شوكولاتة –بسكويت | ITP | تحويلي | صناعة الأنابيب |
| BESTA BOIS | بيع على الحالة | مواد البناء | ALFATRON | تحويلي | تركيب أجهزة الكترونية |
| Juliette Import | بيع على الحالة | استيراد الأحذية | مؤسسة بلحوسين | تحويلي | صناعة الشموع |

انطلقت الدراسة الميدانية في بداية العام 2018–2019، ثم توقفت لأسباب مرتبطة بغلق النشاط الاقتصادي نتيجة الوضعية الصحية الناتجة عن انتشار جائحة كوفيد 19. كما اعتمدت الدراسة التطبيقية على التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية الصادر عام 2012 (الأونكتاد، 2015). حوالي 40 شركة من مجموع 50 التي شاركت في المقابلات الشخصية المباشرة لها نشاط استيرادي، أي استيراد المواد الأولية من أجل المنتجات النهائية أو الاستيراد من أجل البيع على الحالة. و يتوزع النشاط إلى (تحويلي، صناعي و البيع على الحالة). عدد قليل له نشاط مزدوج استيرادي و تصديري في نفس الوقت. كما أن معظم الشركات لها أكثر من 5 سنوات من النشاط، و بالتالي فإنها

استطاعت أن تمتلك تجربة كافية تسمح لها بأن تكون في مركز جيد من أجل تقديم المعلومات الضرورية التي ستساعد في تقديم النتائج حول الدراسة الميدانية. كما أن حوالي 90% من الشركات عينة الدراسة هي شركات متوسطة وصغيرة الحجم.

## عرض و مناقشة النتائج الأولية للدراسة التطبيقية

### القيود التعريفية في الجزائر

تتنوع التدابير غير التعريفية التي تطبقها الجزائر، و تخص القيود الكمية على الاستيراد بما فيها المنع، الحصص و نظام تراخيص الاستيراد، القيمة عند الجمارك و قواعد المنشأ. و على مدار العقود الأخيرة قامت الجزائر بتعديل العديد من السياسات من أجل تحرير التجارة الخارجية، شملت تقليص التعريفات الجمركية في ظل العديد من الاتفاقيات الجهوية مثل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الاتفاقيات الثنائية. و رغم انخفاض نسبة التعريفة الجمركية، ارتفعت أشكال أخرى من الحواجز غير التعريفية بشكل كبير للغاية. و لقد صنفت الجزائر في المرتبة 17 من مجموع 51 دولة ضمن قائمة الدول التي تعرف عددا من القيود التجارية، و تم وضع هذه القائمة من طرف اللجنة الأوروبية في عام 2018 في تقريرها حول قيود التجارة و الاستثمار، حيث تم تسجيل 8 إجراءات بالنسبة للجزائر. و يشير (Kee et al) إلى أنه رغم التوقيع على اتفاق شراكة ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر، فإن الحواجز غير التعريفية المطبقة على الواردات من الاتحاد الأوروبي ما زالت مهمة.

و في مواجهة الانخفاض الحاد للإيرادات النفطية، انفجار حجم الواردات و انخفاض حجم الاحتياطيات الرسمية، قامت الجزائر منذ عام 2015 بوضع حيز التطبيق لنظام التراخيص تهدف من ورائه إلى تطبيق الحصص على الواردات تخص عددا من المنتجات مثل السيارات، الحديد، الإسمنت، الخزف...الخ. و لقد تم إعداد قائمة جديدة من السلع المستوردة تم إخضاعها لنظام "الترخيص المنتظم" للاستيراد. كما تم إلزام المستوردين بتقديم ملف يحتوي على الكميات التي سيتم استيرادها، منشأ السلع، إضافة إلى شهادة المطابقة مع المعايير الأوروبية في مجال الصحة. و تهدف الجزائر من وراء هذه الإجراءات إلى تصحيح العديد من الاختلالات مثل ضمان تتبع المنتج. كما تطلب السلطات العمومية أن تكون المنتجات معتمدة من طرف المخابر المعترف بها، و التي يجب أن تقدم شهادة المطابقة. كما قامت الجزائر بتعويض نظام تراخيص الاستيراد بمنع مؤقت لواردات حوالي 850 صنف من السلع. و تهدف كل هذه الإجراءات إلى الحد من انخفاض احتياطيات الصرف و ترقية سياسة إحلال الواردات.

و في هذا الإطار، فإن الواردات الجزائرية تعاني من العديد من أنواع القيود غير التعريفية. و لذلك فإن تحليل وجهة نظر المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في الأسواق الخارجية (الاستيراد أو التصدير) ضرورية لتحديد الاستراتيجيات و السياسات الوطنية التي تسمح بتجاوز القيود غير التعريفية على التجارة. حيث نشير إلى أن المستوردين يتعرضون يوميا للكثير من الممارسات التقييدية، و هم بذلك أقرب و أفضل من غيرهم في معرفة المشاكل

المرتبطة بتطبيق السلطات العمومية لمثل هذه الحواجز، مما يسمح لأصحاب القرار بتحديد سياسات التحرك من أجل تطوير القدرات، و خاصة في مجال الامتثال لمختلف التنظيمات التقنية، التنظيمات الصحية و الصحة النباتية.

**النتائج الأولية للدراسة**

ذكرت أغلب الشركات المستجوبة أنها تواجه باستمرار تدابير غير تعريفية، مرهقة و مكلفة جدا و إجراءات جد معقدة، تختلف من حيث طبيعة النشاط، و تعد التدابير الفنية و تدابير الصحة و الصحة النباتية من أكثر التدابير التي تمثل انشغالا كبيرا لدى أكثر من 80% من الشركات، و خاصة تلك التي تقوم باستيراد المواد الغذائية، الفلاحية، الطبية و شبه الطبية. و من حيث حجم الشركات، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن الشركات المتوسطة و الصغيرة هي اكثر تضررا بالقيود غير التعريفية مقارنة بالشركات الكبرى، لعدم قدرتها على الامتثال للعديد من المعايير و الاشتراطات في مجال المطابقة، الوسم، التغليف...و غيرها. و لذلك يمكننا وضع كل هذه التحديات التي تواجه عمليات الاستيراد من وجهة نظر تلك الشركات في 3 أنواع من القيود حسب النتائج الأولية للدراسة:

**أولا: التدابير غير التعريفية التي تطبقها الدولة على كل عمليات الاستيراد:** من بينها التدابير المالية و الإجراءات المتعلقة بأسعار الصرف حيث يرى أغلبيه المتعاملين أنها جد معقدة و خاصة الإجراءات المتعلقة بالتوطين البنكي المسبق، فالجزائر تسمح بالدفع فقط من خلال خطاب الاعتماد، من أجل مراقبة جميع المعاملات التجارية و التحكم فيها، مما يزيد تكاليف المعاملة بسبب الأعباء الإدارية و التأخيرات الكبيرة. يضاف إليها صعوبات إجراءات الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات، المشاكل المرتبطة بالصرف الأجنبي، الشروط و الإجراءات البنكية الخاصة بتمويل الواردات. هناك شروط أخرى مكلفة يتم فرضها على المستوردين مثل القيود الفنية و التقنية (OTC)، هي مجموعة اللوائح و الإجراءات الفنية لتقييم توافق منتجات الاستيراد أو التصدير مع اللوائح و المعايير الفنية و هي تشمل عادة متطلبات متعددة مثل وضع العلامات، و المعايير المتعلقة بالمواصفات الفنية و الجودة و معايير حماية البيئة و القواعد التي تحكم وزن المنتج و حجمه و تعبئته و معايير المكونات أو الهوية و الاعتماد و الاختبار و التفتيش و القيود المفروضة على العمر الافتراضي للسلعة و تدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS)، التي يتم تطبيقها لحماية الحياة البشرية أو الحيوانية من تلوث الأغذية و الأمراض و الآفات أو تلك المصممة لحماية التنوع البيولوجي. و تشكل القيود الفنية و التقنية إلى جانب تدابير الصحة و الصحة النباتية حوالي 80% من الحواجز التجارية غير التعريفية في الجزائر، و تحتوي على إجراءات استيراد معقدة مثل عمليات التفتيش للموارد الغذائية المستوردة من قبل وزارة الصحة و السكان، وزارة التجارة، ووزارة الفلاحة و الصيد البحري.

و يرى أكثر من 90% من الشركات عينة الدراسة أن متطلبات تراخيص الاستيراد جد تقييدية و خاصة بالنسبة لحالة البيع على الحالة. أما فيما يخص إجراءات التخليص الجمركي فهي طويلة، بيروقراطية، و غير منظمة و مكلفة، تترافق مع عدم وجود بنية تحتية ملائمة و نقص المرافق عالية الجودة. وجود مشكلات متعلقة بتوفر الموظفين و تدريبهم. تغير الإجراءات على نحو متكرر، و عدم نشر معلومات حول التخليص الجمركي و الوثائق المتعلقة به

بشكل كاف. كما أن الأسعار و المسائل الأخرى المتعلقة بالتقييم الجمركي و إعادة تصنيف المنتجات في اطار قوانين النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية و ترميزها. كما تعتبر مراقبة الجودة و الاختبار من وجهة نظر الشركات و التي تشمل المختبرات و هيئات توحيد المواصفات إشكالية، نظرا لاستهلاك الوقت و ارتفاع التكلفة اللازمة للإجراءات ما بين مدة المعاينة و نتائج المعايير و التي تختلف من متعاون إلى أخر (التمييز في التعامل مع المتعاملين و هيمنة العلاقات الشخصية في التعاملات)، فضلا عن الافتقار إلى مرافق الاختبار مقترنة بالتأخيرات و الأعباء الإدارية بسبب خلل في خريطة تواجد المخابر الجهوية الغير مدروسة بصفة مناسبة. القرارات التعسفية التي يتخذها الموظفون في هذا المجال و كثيرا ما تكون تلك القرارات نتيجة افتقار موظفي الجمارك إلى معرفة شروط المنشأ المختلفة. كما تعد عدم الكفاءة الإدارية سببا أخر في الوقت الذي تستغرقه الحصول على شهادة المنشأ.

**ثانيا: الإجراءات التي تجعل الامتثال لتلك التدابير غير التعريفية أمرا مرهقا و مكلفا:** و يشير أغلب المتعاملين بعدم الكفاءة الإدارية (تعقد الإجراءات، البيروقراطية، الأعباء الإدارية). كما أن عدم الشفافية هي مشكلة واسعة الانتشار حيث يشير العديد من الشركات إلى عدم وضوح الإجراءات أو عدم نشرها بشكل مناسب. مما يزيد من عدم كفاءة الإجراءات و يرفع من التكاليف التجارية من حيث الوقت و التكلفة. إضافة إلى تعدد الهيئات المرتبطة بالعقبات الإجرائية و التي تنطوي على القيود غير التعريفية. كما يشير البعض إلى أن الحصول على المعلومات الخاصة بأي مصلحة يجب التواصل معها، و أي نوع من الوثائق يجب تقديمه تبقى مجهودا شخصيا. كما تتميز الإجراءات الجمركية بانها طويلة و معقدة جدا. و لذلك يرى 90% من المشاركين أن عدم القدرة على التنبؤ بالتأخير مشكلة بالنسبة للمستوردين أكبر من مشكلة طول التأخير، لأنه يعوق فعالية تخطيط الأعمال التجارية و يسبب صعوبات لهذه الشركات مع عملائها. و يرفع التسيير اليدوي للوثائق الجمركية الوقت الإجمالي و العبء المالي للعمليات.

**جدول (3)**

**التجارة عبر الحدود في الجزائر – مكونات الامتثال للحدود**

| | وقت الامتثال (ساعات) | التكاليف المرتبطة (الدولار الأمريكي) |
|---|---|---|
| الاستيراد: التخليص والتفتيش المطلوب من قبل السلطات الجمركية | 96.0 | 206.0 |
| الاستيراد: التخليص والتفتيش المطلوب من قبل جهات غير الجمارك | 24.0 | 0.0 |
| الاستيراد: أعمال المناولة في الموانئ أو على الحدود | 113.6 | 202.8 |

**Source**: (Bank, 2020, p. 49)

**ثالثا: أوجه الضعف في بيئة الأعمال المرتبطة بالتجارة الخارجية:** و يقيس نوعية المؤسسات، البيئة التنظيمية و الأمن و التي تؤثر على نشاطات المصدرين و المستوردين في الدولة. و لهذا تستطيع بيئة الأعمال أن تمكن أو تعطل عمليات الاستيراد. و تشتمل مشكلات بيئة الأعمال الوطنية على ما يلي: انعدام الأمن في الموانئ مما يعرض

البضائع للسطو، و السرقة أو التلف، ضعف البنية التحتية للنقل و الفساد المالي. و لقد ذكر أغلب المشاركين عن ضعف البنية التحتية للنقل، الفساد الإداري و عدم وجود إجراءات إلكترونية عند التعامل مع المنتجات المستوردة، إضافة إلى انعدام الأمن في الموانئ مما يعرض البضائع لعمليات السرقة و التلف أثناء عمليات الفحص و التي يكون نتيجة نقص المدة في كيفية فحص المنتج أو نتيجة الإهمال. يضاف إليها عدم استقرار التشريعات في مجال الاستيراد. كما أن التنسيق غير كاف بين الوكالات و المصالح المختلفة المكلفة بتأطير و إدارة عمليات التجارة الخارجية، و في بعض الأحيان تتداخل أو تتضارب هذه المهام بين هذه المصالح. كما تواجه الشركات مشكلة الماسحات الضوئية القديمة و الماسحات المحدودة الحجم و الإمكانات مما يؤدي إلى تأخير إجراءات الفحص بشكل كبير للغاية. يبدو أن مرافق التخزين التي تحتاجها الشركات في انتظار التخليص الجمركي غير موجودة أو سيئة التجهيز أو مكلفة للغاية. و ذكرت بعض الشركات أنها تلجأ إلى تقديم رشاوى لتسريع إجراءات الفحص و لتجنيب مشكلات التخزين. كما أن المدد التي تمكث فيها السلعة في الجمارك طويلة و تخضع لإجراءات بيروقراطية و غير منظمة.

و تتطابق هذه النتائج مع وضع الجزائر ضمن **مؤشر التجارة الخارجية للدولة (التجارة عبر الحدود)**، حيث حصلت الجزائر على الرتبة 172 عالميا في هذا المؤشر من بين 190 دولة شملها تقرير عام 2020. يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع.

**جدول (3)**

**مؤشر التجارة الخارجية للدولة (التجارة عبر الحدود)**

| المؤشر | الجزائر | الشرق الأوسط و شمال إفريقيا | منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية |
|---|---|---|---|
| الوقت اللازم للاستيراد : الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)* | 210 | 94.2 | 8.5 |
| تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (دولار أمريكي)* | 409 | 512.5 | 98.1 |
| الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية (ساعات)** | 96 | 75.5 | 3.4 |
| تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط و المتطلبات المستندية (دولار أمريكي)** | 400 | 262.6 | 23.5 |

**Source**: (Bank, 2020, p. 49)

و عند تصنيفه للدول المتوسطية في مجال الكفاءة الإدارية و الجمركية، بين البنك العالمي أن اغلبها توجد تحت المتوسط فيما يخص فعالية الإجراءات الجمركية، التتبع و المتابعة، احترام المدد و سهولة تنظيم الشحنات على المستوى الدولي. و توضح البيانات التالية مختلف هذه المتغيرات التي تتراوح ما بين 1 (ضعيفة) و 5 (عالية)

**جدول (4)**

**الكفاءة الإدارية و الجمركية**

| | تونس | المغرب | الأردن | مصر | الجزائر |
|---|---|---|---|---|---|
| فعالية الإجراءات الجمركية | 2.83 | 2.2 | 2.62 | 2.08 | 1.06 |
| احترام المواعيد | 2.8 | 2.86 | 3.17 | 2.85 | 2.82 |
| التتبع و المتابعة | 2.83 | 2 | 2.85 | 2.62 | 2.27 |
| النفاذ و سهولة تنظيم الشحنات على المستوى الدولي | 2.86 | 2.75 | 3.08 | 2.33 | 2 |

و تبين المعطيات أن الجزائر تتميز بمستويات ضعيفة فيما يخص الكفاءة الجمركية و الإدارية. و هذا يعكس ضعف الأداء في مجال فعالية الإجراءات التجارية، احترام المواعيد، الشفافية، التتبع، و المتابعة. و نشير إلى أن عدم فعالية الإجراءات الجمركية و الإدارية قادر على خلق تكاليف مباشرة على المؤسسات المعنية، تكاليف مرتبطة بالتأخرات. و كلها عوامل تعبر عن الفارق الملاحظ ما بين الجزائر و الدول الشريكة أو المجاورة في مجال النفاذ الأحسن إلى تكنولوجيا المعلومات، تبسيط القواعد الإدارية، الاشتراطات في مجال الوثائق، رقمنة التجارة الخارجية.

## الخاتمة

كلما كانت تكاليف المعاملات مرتفعة كلما تقلص الأثر الإيجابي لتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير. فنجاح الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية لا يكون دائما مرتبطا فقط بمستوى التخفيض الجمركي و تقليص مستوى الحماية الجمركية المفروضة على الشركات المعنية بالنشاط في الأسواق الأجنبية، و لكن يتأثر كذلك و بشكل أساسي بتقليص كلفة هذه المعاملات التي تتعرض لها باستمرار عمليات الاستيراد أو التصدير. و على هذا الأساس، فإن سهولة الوصول إلى الأسواق الأجنبية يبدأ من الدولة الأم أولا. و أن هناك إمكانية أكبر لتبسيط كل العمليات و الإجراءات المعتمدة في هذا المجال و تحسين بيئة الأعمال من طرف السلطات العمومية المختصة.

و لقد أصبحت التدابير غير التعريفية في قلب انشغالات السياسات التجارية العالمية. حيث سمحت هذه التدابير للعديد من الدول بالتمتع بهامش مناورة من أجل تخفيض حجم الواردات. و في هذا المجال يلاحظ أن معظم الواردات تعاني من تطبيق بعض القيود المقنعة تحت العديد من المبررات كحماية الصحة البشرية، الحيوانية و النباتية و حماية البيئة مثل " البيروقراطية، و اللوائح غير المتسقة أو المعقدة، و التقلبات أو انعدام الشفافية" (الأونكتاد، 2019، صفحة 7). و عندما يتم الحديث عن التدابير غير التعريفية، فنحن بدون شك أمام تشكيلة واسعة من الإجراءات و التدابير و التنظيمات الواسعة و المتنوعة، تختلف حسب الدول و حسب المنتجات و تتغير باستمرار. و أصبح اليوم من الصعب على مختلف الشركات و خاصة الصغيرة و المتوسطة الامتثال للعديد من التدابير غير التعريفية نظرا لتكلفتها الكبيرة أو لأنها أصبحت لا تستطيع /أو عاجزة عن النفاذ و الوصول إلى مصادر المعلومات، أو التمتع بالإمكانيات الضرورية لتطبيق الاشتراطات و المعايير و خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية و الغذائية. و لهذه

الأسباب، تستعد العديد من الشركات حول العالم استعدادا جيدا للتعامل مع التدابير غير التعريفية، فالخبرة و حجم الشركة و نوع النشاط الذي تزاوله الشركة و طبيعة المنتجات المستوردة يلعبان دورا مهما.

و قد لاحظنا أن معظم التدابير غير التعريفية لا تمثل إشكالية في حد ذاتها، و لكن الإجراءات المتعلقة بها هي التي تزيد من صعوبة الامتثال لها. و في هذا المجال نجد أن معظم الصعوبات التي تواجه عمليات الاستيراد في الجزائر هي عقبات إجرائية بطبيعتها (التأخيرات، التكاليف، الفساد، سوء استغلال السلطة...الخ)، يمكن التعامل معها بشكل عملي من خلال تسهيل التجارة. و يتركز مجال الإصلاح الحقيقي من أجل تسهيل عمليات الاستيراد من وجهة نظر المستوردين الذين تم استجوابهم في المجالات التالية:

*اعتماد الرقمنة و تقليص المستندات و الحد من الإجراءات غير الضرورية و غير المطلوبة مما سيسمح بخفض المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات الجمركية و عددها و مستوى تعقدها، مما يؤدي إلى إلغاء كل التكاليف الإضافية المفروضة على عمليات الاستيراد. و يمكن في هذا المجال الاستفادة من أفضل الممارسات و التطبيقات العالمية.

*تحسين البنية اللوجستية على مستوى الموانئ و النقل و مواقع الفحص و التفتيش و تلك الخاصة بالتخليص الجمركي و تحسينها بانتظام. و تسريع عملية الإفراج من أجل القضاء على تكدس البضائع الذي يحدث في الموانئ.

*توفير المعلومات المتعلقة بمتطلبات و شروط الاستيراد و تحسين الشفافية، مما سيزيد من كفاءة الإجراءات و يقلل من التكاليف، و يمكن الاستفادة من جميع أنواع أساليب و تقنيات نشر المعلومات و التعامل مع العملاء مثل البوابات الإلكترونية، مع اعتماد نظام النافذة الموحدة من أجل تبسيط الإجراءات و تقليل الوقت و الجهد بالنسبة للإجراءات. و تحسين التنسيق بين السلطات التنظيمية (البنوك، الجمارك، النقل، ..الخ). إلى جانب تطوير الأنشطة التدريبية المتاحة للموظفين، و ضمان التدريب المستمر الذي يقدمه خبراء وطنيون أو دوليون مختصون.

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

أحمد فاروق غنيم. (2004). تحرير التجارة. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز المشروعات الدولية الخاصة.

الأونكتاد. (2012). تطور النظام التجاري الدولي و توجهاته من منظور إنمائي. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الأونكتاد. (2015). التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية، اصدار عام 2012. نيويورك و جنيف: الامم المتحدة.

الأونكتاد. (2019). تعزيز القيمة المضافة و تحسين القدرة الانتاجية المحلية عن طريق التمكين الاقتصادي المحلي. جنيف: مجلس التجارة و التنمية، لجنة التجارة و التنمية.

مركز التجارة الدولية. (2018). تفعيل التكامل الاقليمي: وجهة نظر الشركات حول التدابير غير التعريفية في الدول العربية. جنيف: مركز التجارة الدولية.

### المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Farouk G, Ahmed. (2004), Trade liberalization, Center for International Private Enterprise, Washington, D.C.

## المراجع باللغة الأجنبية

Baldwin, R. E. (1989, May). *Measuring Non-tariff Trade Policies.* Retrieved October 10, 2020, from National Bureau of Economic Research: https://www.nber.org/papers/w2978.pdf

Bank, W. (2020). *Doing Business 2020: Economy Profile Algeria.* Washington,D.C: World Bank.

Bengeloune, M. (2013). *Modélisation des barrières non tarifaires et leur impact sur les échanges internationaux : une application aux pays méditerranéens.* Retrieved from tel.archives-ouvertes.fr/tel-01004671/document

Bertola, G., & Riccardo, F. (1990). Import demand and non-tariff Barriers: the impact of trade liberalization: An application to Morocco. *Journal of Development Economics, 34*(1-2), 269-286.

Carrere, C., DE MELO, J., & Wilson, J. (2011). *The Distance puzzle and low-income Countries: An Update.* Clement Ferrand, France: Fondation pour les études et recherche sur le developpement international. Retrieved from https://ferdi.fr/dl/df-ifcu6a1ytNVDpEeBupHHdGdQ/ferdi-p30-the-distance-puzzle-and-low-income-countries-an-update.pdf

CNUCED. (2005). *Rapport de la réunion d'éxpert sur les obstacles non tarifaires: méthodes, classification, quantification et incidences sur le developpement.* Geneva: CNUCED.

CNUCED. (2013). *Classification of non-tariff Measures, February 2012 version.* New York and Genava: CNUCED. Retrieved from https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20122_en.pdf

D, H., & Schaur, G. (2012). *Times as a trade Barriers.* National Bureau of Economic Research.

Deardorff, A. V. (1987). Why do Governement Prefer Nontariff Barriers? *cARNEGIE-rOCHESTER ON pUBLIC sERIES pOLICY 26*, (pp. 191-216).

Deardorff, A. V., & Stern, R. (1997). *Measurement of Non-tariff Barriers.* Paris: OECD Publishing. doi:https://dx.doi.org/10.1787/568705648470

Development, I. (2007). *Inventaire des obstacles non tarifaires régionaux:.* France: Imani development.

Gruber, J., Mahdi, G., & Robert, S. (2016). *assessing the impact of non tariff Measures on imports.* Retrieved from cepr.org/sites/default/files/2486_GRUEBLER%20-%20Assessing%20the%20Impacy%20of%20NTMs%20on%20Imports.pdf

Henn, C., & McDonald, B. (2011). *Protectionist Responses to the Crisis: Damage Observed in Product Level Trade.* Fond monétaire international: IMF Working Paper 11/139. Retrieved from https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11139.pdf

Hoekman, B., & Nicita, A. (2011). Trade Policy, Trade Cost, and Developing Country Trade. *World Development, 39*(12). doi:https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2011.05.013

J, F., & Kumar, U. (2010). *The role of trade Facilitation in Central Asia: A Gravity model.* Levy Economics Institute.

Karray, Z. (2006, June). *Boosting World Trade in Tunisia and Egypt bu Cutting Non-tariff Barriers: Better imports for Better exports.* Retrieved September 10, 2020, from Economic research forum: https://erf.org.eg/app/uploads/2016/06/PB14_2016.pdf

Kee, H. l., Nicita, A., & Olarreaga, M. (2009). Estimating Trade restrictiveness Indices. *The Economic Journal, 119*(534), 172-199. doi:10.2307/20485299

Khouilid, M., & Abdellah Echaoui. (2017, May-June). The impact of Nontariff Measures on Moroccan Foreign Trade: Coparaison between developed and developing countries. *IOSR Journal of Economics and Finace, 8*(3), 48-57. Retrieved from www.iosrjournals.org/iosr-jef/papers/Vol8-Isuue3/Version-2/E0803024857.pdf

Khouilid, M., & Abdellah, E. (2019). comparaison de l'impact des mesures tarifaires et des tarifs douaniers appliqués aux éxportations marocaines: les enseignements d'un modéle de gravité. *Repéres et perspectives economiques, 3*(5), 194-213.

Li, Y., & Beghin, J. (2012, May-June). A meat-analysis of estimates of the impact of technical barriers to trade. *Journal of Policy Modeling, 34*(3), pp. 497-511.

Newnham, R., & Graham, E. (1998). *Dictionary of International Relations.* Penguin Books.

OMC. (2012). *Rapport sur le commerce mondial: commerce et politiques publiques, gros plan sur les mesures non tarifaires au XXIe siécle.* Washington,D.C: OMC.

Paris/CCI, C. d. (2005). *Les prochains enjeux de la libéralisation commerciale: le démantèlement des obstacles non tarifaires au commerce.* Paris: CCI.

Rial, D. P. (2014). *study of average effects of non-tariff Measures on trade imports.* CNUCED. Retrieved from unctad.org/system/files/official-document/itcdtab68_en.pdf

Sandrey, R., Smit, L., Taku , F., & Hannah , E. (2008). *Non-tariff measures inhibiting south african exports to china and india.* South Africa: Tralac working paper N06.

Steher, R. (2004). Influence of tariffs and non tariff Barriers on Ukraine's Import: Would the WTO Membership Make change? *Sixth Annual Conference of the European Study Group.* Nottingham.

Walter, n. (1971, May). Non-tarrif Barriers and the Export Performance of Developing Economies. *The American Economic Review, 61*(2), pp. 195-205. doi:0.2307/1816992

Wignaraja, G., Morgan, P., Plummer, M., & Zhai, F. (2014). *Economic implications of Deeper South asian-Southest Asian Integration: A CGE Approach.* Retrieved from www.adbi.org/workingpaper/2014/08/08/6373

Z, K., & Plekhanov, A. (2013). *How important are non-tariff Barriers? Copmlementarity of ifrastructure and institutions of Trading Partners.* European Bank of Reconstruction and Development.